التحفيزات الجبائية المخصصة للاستثمار مع تقييم حصيلة الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2018

وارزقي ميلود*

الإرسال: 22/12/2020
القبول:02/07/2022
النشر:09/10/2022

ملخص : ملخص :يمثل الاستثمار قاعدة حيوية لكل حركة تنموية كما يعتبر المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الإقتصادي لأي دولة ومفتاح التطور و النمو الإقتصادي. ولقد بذلت الجزائر مجهودات مستمرة لتهيئة و خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية وذلك من خلال إعداد مجموعة من القوانين و المراسم المنظمة و المدعمة للإستثمار في الجزائر ومنح العديد من المزايا الجبائية و الحوافز المالية المخصصة للمستثمرين من أجل تدعيم الاستثمار . فهل ساهمت هذه المزايا المخصصة للاستثمار في تعزيز واستقطاب الاستثمارات في الجزائر ؟ وللاجابة على هذا التساؤل سنتناول من خلال هذه الورقة البحثية إلى أهم المزايا المخصصة للإستثمار في الجزائر من خلال مجوعة من التدابير القانونية الداعمة للمؤسسات الاقتصادية و كذا تقييم حصيلة الاستثمار مقارنة بالمزايا الجبائية الممنوحة خلال الفترة 2002-2018. ومن النتائج المستخلصة أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين بيئة الاستثمار إلا ان التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقييم حجم الاستثمارات في الجزائر تبقى بعيدة عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري نظرا لوجود عراقيل ومشاكل تحد من فعالية التحفيزات الممنوحة.

الكلمات المفتاحية : المزايا المخصصة للاستثمار، تدابير دعم المؤسسات، حصيلة الاستثمار، مرحلة الاستغلال للاستثمارات.

تصنيف JEL: E22, K34, H3

Tax incentives allocated to investment with an assessment of the investment proceeds in Algeria during the period 2002-2018

Abstract : Investment represents a vital base for every development movement. It is also the main engine for economic development as it is the main pillar for achieving economic security for any country and the key to economic development and growth. Algeria has made continuous efforts to create and create a suitable climate to attract local and foreign investments, by preparing a set of laws and decrees regulating and supporting investment in Algeria and granting many tax benefits and financial incentives allocated to investors in order to support investment. Did these investment advantages contribute to enhancing and

*أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر 3، ouarezki.miloud@univ-alger3.dz

attracting investors in Algeria? In order to answer this question, we will address, through this research paper, the most important advantages allocated to investment in Algeria through a set of legal measures supporting economic institutions, as well as an evaluation of the investment outcome compared to the tax benefits granted during the period 2002-2018. Among the conclusions drawn is that despite the efforts made by the state to improve the investment environment, the reports prepared by the various bodies on assessing the volume of investments in Algeria remain far from the promising ambitions of the Algerian economy due to the presence of obstacles and problems that limit the effectiveness of the incentives granted.

Keywords: Benefits allocated to investment, measures to support institutions, investment proceeds, exploitation phase of investments.

JEL Classification : E22, K34, H3

1. مقدمة :

يشكل الاستثمار أحد القضايا المهمة و التي طغت على اهتمام مفكري ومسؤولي حكومات مختلف الدول، حيث سعت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى تعزيز موقعها وسد بعض الثغرات و النقائق المميزة لها وبناء قاعدة هيكلية متينة تستجيب لمتطلبات التنمية، فالجزائر تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين بهدف إعادة تاهيل الاقتصاد الوطني، فقدمت جهودا على المستوى الاقتصادي من أجل تحرير هذا النشاط من كل القيود و الكوابح التي كانت الدولة قد وضعتها في عهد التسيير المركزي و هيمنة القطاع العام .

وطبقا لسياسة الاعتماد على الشراكة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي، سعت الجزائر إلى توفير أفضل الظروف لاستقبال الاستثمارات، سواءا من خلال تحسين القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري أو من خلال الاصلاحات المشروع في تنفيذها خاصة في مجال سياسة التحفيزات الجبائية التي تستعمل للتعبير عن الوسائل و الأساليب الإغرائية لدفع الأعوان الاقتصاديين بقطاع معين .

والإشكال المطروح : إلى أي مدى يمكن ان تساهم المزايا الجبائية الممنوحة للمستثمرين في تحسن حجم الاستثمارات في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

- سياسة التحفيزات الضريبية هي مزايا ضريبية ممنوحة من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الاموال على استثمار اموالهم.
- إن الاعتماد على سياسة التحفيزات الضريبية وحدها في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي .

- عدم وجود معايير دقيقة وواضحة في عملية منح التحفيزات الضريبية .

أهمية الدراسة : تكمن اهمية هذه الدراسة في تزايد دور الاستثمار كمصدر هام من مصادر التمويل، حيث أمكن من أن يحل محل المصادر التقليدية في التمويل و المساعدات كالقروض ،الهبات و الإقتراض. وبات يشكل محددا ضروريا ومساهما أساسيا في تمويل التنمية الإقتصادية في المدى الطويل. كما يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية حديثة تشكل عملية تشجيعية و حمايته مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي وعاملا من عوامل تكريس العلاقات الإقتصادية الدولية . كما ان التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر مؤخرا نحو اقتصاد السوق من خلال جملة الإصلاحات الضريبية ومنح التحفيزات الجبائية للمستثمرين يعتبر من مقتضيات الاصلاحات الاقتصادية الحديثة التي تعالج مناخ الاستثمار.

هدف الدراسة : سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلى إزالة الغموض الذي يكتنف تعريف الاستثمار و أهم اشكال التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر في الجزائر ، ومحاولة معرفة المزايا الجبائية التي تستفيد منها المشاريع الإستثمارية خلال مرحلتي الإنجاز و الاستغلال وتقييم حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر مقارنة بحجم تكاليف الاعفاءات الجبائية الممنوحة خلال الفترة 2002-2018 من خلال تحليل معطيات إحصائية و بيانية ومن ثم معرفة حجم تكاليف التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار قانون الاستثمار مع استراتيجية ومردودية القطاع الاستثمار في الجزائر .

منهج الدراسة : اعتمدنا في دراستنا هذه، على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر تماشيا وملائمة لهذا النوع من الدراسات، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي في إعطاء مفاهيم حول الاستثمار و أشكال التحفيزات الجبائية الممنوحة ، واعتمدنا على المنهج التحليلي في معالجة تقييم حجم الاستثمارات المصرح بها وتكاليف الاعفاءات الممنوحة خلال الفترة 2002-2018 .

وللإجابة على الإشكالية السابقة سنتناول المحاور التالية :

المحور 01 : تعريف الاستثمار و أشكال التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر.

المحور 02 : المزايا الجبائية التي تسفيد منها المشاريع الاستثمارية خلال مرحلتي الإنجاز و الإستغلال

المحور 03: الضمانات الممنوحة للمستثمر و دور جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

المحور 04 : تقييم حجم الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2002-2018،

المحور 05 : تقييم تكاليف منح التحفيزات الجبائية للمستثمرين خلال مرحلتي الإنشاء و الإستغلال خلال الفترة 2010-2017.

2.تعريف الاستثمار وأشكال التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر

لقد تعددت التعريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار و التحفيزات الجبائية عند الكثير من الكتاب إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه .

1.2 : تعريف الاستثمار وفقا للمنظور الإقتصادي و المحاسبي وأشكاله :

الاستثمار في اللغة هو مصدر للفعل إستثمر الدال على الطلب أي أن الإستثمار هو استخدام المال و تشغيله قصد تحقيق ثمرة هذا الاستخام فيكثر المال .(إبن منظور،2007، ص 13)

الاستثمار بالمفهوم الضيق هو زيادة الفرد لثرواته فإذا قام فرد مثلا بشراء منزل للسكن فإن الاستثمار في هذا الأصل هو مسكن يحقق للفرد مكاسب رأسمالية . (حسني علي خربوش، 1996، ص 29)

الإستثمار هو التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، و ذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل. (محمد مطر،1999، ص 07)

أما المفهوم الواسع و و المفهوم الاقتصادي فيعتبر الاستثمار كل تضحية مادية أو غير مادية بشرط أن تتجسد في تدفق مالي من و إلى المؤسسة من اجل تحقيق هدف مستقبلي، كما يشمل الاستثمارات المعنوية كشهرة المحل و براءة الاختراع و كذا تكوين العمال من اجل تطوير التكنولوجيا و تحسين ادائهم الإقتصادي .(خير قدور، 2003/2002 ، ص 02)

أما الاستثمار وفق المفهوم المحاسبي، هو كل الأملاك و القيم المادية المحصل عليها من طرف المؤسسة إما عن طريق الشراء أو الإنشاء وهو ما يحتوي عليه الصنف الثاني من المخطط الوطني المحاسبي و يحتل المكانة الأولى في أصول المؤسسة وذلك حسب درجة سيولتها. (بوتين محمد، 1994، ص 96)

وحسب المنظور المحاسبي، فالاستثمار هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانيةة وهو يشمل : الاستثمارات المادية (الأراضي، مباني، تجهيزات ....)، الاستثمارات المعنوية (محالات تجارية، براءات الإختراع.....) و الاستثمارات المالية (السندات، الأوراق المالية ، الكفالات .....). (قادري الأزهر، 1998 ، ص 24)

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار من وجهة نظر محاسبية و إقتصادية، يمكن تحديد مختلف أشكال الاستثمار :

- الاستثمار المنتج و غير المنتج : تم اختيار هذا التقسيم وفق ما يترتب على ذلك من أثار مباشرة و غير مباشرة على الإنتاج و التكاليف حيث أن الاستثمارات المنتجة هي تلك الاستثمارات التي تحقق قيمة مضافة وذلك بالتحكم في الإنتاج .بمعى انه إذا كانت الإيرادات المحققة أكبر من التكاليف المنفقة فنكون امام إستثمارات منتجة ، أما إذا كنا أمام وضعية تفوق فيها التكاليف عن الإيرادات فنكون أمام إستثمارات غير منتجة. (حسني علي خربوش، 1996، ص 05)
- الاستثمار الاقتصادي و الإستثمار الإجتماعي : يقصد بالاستثمار الإقتصادي الإستثمار في المشاريع التي يكون الهدف من وراءها تحسين الإنتاج من أجل تحقيق الإحتياجات من السلع و الخدمات ومن ثم رفع معدلات النمو الإقتصادي و الذي يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين .اما الإستثمار الإجتماعي هو ذلك الاستثمار الذي كلفت به الدولة بقصد تحسين الوضع الإجتماعي، ويكون ذلك عن طريق توفير وسائل الرفاهية و المرافق الضرورية لخدمة المجتمع و تحسين وضعيته .
- الإستثمار التعويضي و الإستثمار الصافي : إن الهدف من الإستثمار التعويضي هو المحافظة على رأس المال المؤسسة، ومن ثم يلجأ صاحب المؤسسة إلى تخصيص الأموال الخاصة بإقامة إستثمارات تعويضية لهذا الغرض منها تعويض أو إستبدال الطاقات الإنتاجية التي اهتلكت محاسبيا . أما فيما يخص الإستثمار الصافي هو جزء

من إجمالي الإستثمار، و الذي يستخدم من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وزيادة رأس المال، و بعبارة أخرى صافي الإستثمار يساوي الفرق بين إجمالي الإستثمار و الإهتلاك .

a. تعريف التحفيزات الجبائية و أهم أشكالها الداعمة للمشروعات الإستثمارية

يمكن تعريف سياسة التحفيزات الجبائية على انها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو اجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على إستثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة . (مرسي السيد الحجازي، 2004، ص 277)

فهي عبارة عن تخفيض في معدل الضرائب و القاعدة الضريبية أو الإلتزامات الجبائية و التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس. (ناصر مراد، 2011 ، ص 117)

كما يتطلب توفر جملة من الشروط في المؤسسة حتى تتمكن من الإستفادة من إجراءات التحفيزات الجبائية مثل توظيف عدد معين من العمال، أو ممارسة نشاط بقطاع معين يدخل ضمن اهداف الدولة لترقيته أو إقامة هذه المؤسسات في مناطق مصنفة نائية من طرف الدولة بغية تنميتها.

كما يمكن استخلاص خصائص التحفيزات الجبائية كالأتي :

- إجراء إختياري : أي أن للمستثمرين حرية الإختيار بين الإستجابة أو الرفض لما تحتوية التحفيزات الجبائية.
- إجراء هادف : إن هدف أي دولة من منح التحفيزات الجبائية هو تطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات معينة
- إجراء له مقياس : التحفيز هو موجه لفئة معينة من المكلفين بالضريبة و التي عليها إحترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، مكان الإقامة.....
- هي وسيلة تسخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه الأعوان الإقتصاديين إلى القطاعات و الأنشطة المنتجة ذات الأولوية.

ومن أهم أشكال التحفيزات الجبائية الممنوحة للمشاريع الإستثمارية نجد :

- **الإعفاء الجبائي** : وهو اسقاط حق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضريبة الواجب تسديدها مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة و يمكن أن يكون دائما أو مؤقتا. (عبد المجيد قدي ،2011، ص119)

فالإعفاء الدائم يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعة من طرف الدولة بغية الإستفادة من الإعفاءات الدائمة مادام سبب الإعفاء قائما، فسقوط سبب الإعفاء يؤدي بالمستثمر إلى فقدان الإعفاء. أما الإعفاء المؤقت يتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب الشركة، أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، و تختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقرره كل دولة، فهو إعفاء زمني . (الوليد صالح عبد العزيز2003، ص 72)

- **التخفيضات الجبائية** :و هو إخضاع المكلفين بالضريبة لمعدلات إقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط و المقاييس المحددة ضمن قانون الاستثمار أو من خلال النظام الجبائي المتضمن قي القوانين المالية السنوية . (قدي عبد المجيد، 2001، ص 03)
- **نظام الإهتلاك** : يعتبر الإهتلاك مسالة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للإهتلاك و يتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهتلاك المطبق ، وكلما كان قسط الإهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

- **المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة للسنوات المقبلة** : ويقوم على أساس مساهمة الدولة في تحمل خسائر المكلف بالضريبة مثلما ساهمت في أرباحه، لأن بعض المؤسسات قد تتعرض في بداية حياتها للخسائر عندئذ يجب أن تسمح السياسة الضريبية بخصم هذه الخسائر من أرباح السنوات التالية، ويرى البعض أنه كلما زادت السنوات التي تسمح بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين .(منصوري الزين، 2012، ص 210).

3.المزايا الجبائية التي تسفيد منها المشاريع الاستثمارية خلال مرحلتي الإنجاز و الإستغلال

يمنح القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتضمن تطوير الإستثمار ومزايا الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في الأنشطة الإقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات، فهذا القانون يحدد الإستثمار المؤهل للاستفادة من المزايا من خلال الإقتناء أي أصول تدخل ضمن أنشطة جديدة وتوسعة قدرات الإنتاج و/أو إعادة التاهيل وكذا المساهمة في رأس مال الشركات.

يستثني القانون من الإستفادة من المزايا الممنوحة، النشاطات الظاهرة في القائمة السلبية (المرسوم التنفيذي 17-101 المؤرخ في 05 مارس 2017) و الأنشطة غير خاضعة لقيد السجل التجاري و الأنشطة الممارسة بنظام جبائي غير نظام الربح الحقيقي.

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط و تأثير المشاريع على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و توجد ثلاثة (03) مستويات من المزايا :

1.3 **المشاريع المنجزة في الشمال (المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للإستفادة)** : زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، تشمل الاستثمارات المعنية بالمزايا مرحلتين وهما

- مرحلة الإنجاز : وتتمثل هذه الإعفاءات و التخفيضات الضريبية في :
  - الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار،
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار،
  - الإعفاء من دفع حقوق الملكية و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطارالاستثمار المعني،
  - الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، و تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
  - تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار،
  - الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، ابتداءا من تاريخ الإقتناء،
  - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.

- **مرحلة الإستغلال :**

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 19-149 الموافق ل 29 أبريل 2019 المتعلق بمعاينة الشروع في مرحلة الإستغلال للاستثمارات ، يتم إعداد طلب معاينة الشروع في مرحلة الإستغلال من طرف المستثمر لدى مركز تسيير المزايا التابع له المقر الإجتماعي. و يبلغ محضر معاينة الشروع في مرحلة الإستغلال إلى المستثمر و إلى الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار المختص إقليميا (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2019 ، العدد 31)

وحسب المادة (08) من المرسوم التنفيذي رقم 19-149 السابق ذكره يتم منح الإستفادة من مزايا الإستغلال وفق الحالات التالية :

- بالنسبة لإنشاء نشاطات جديدة، يستفيد المستثمر من كافة المزايا،
- بالنسبة لتوسيع القدرة الإنتاجية (التوسيع الكمي و/أو التوسيع النوعي)، يستفيد المستثمر من مزايا الاستغلال بتطبيق نسبة مائوية تحدد حسب نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة بمجموع الاستثمارات الإجمالية،
- بالنسبة لإعادة التاهيل و كلما استجابت لأهداف الترشيد أو التحديث أو الرفع من الإنتاجية، يستفيد المستثمر من مزايا الاستغلال بتطبيق نسبة مؤية تحدد حسب نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة بمجموع الإستثمارات الإجمالية.

وحسب المادة 12 من القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 أوت 2016أ المتعلق بترقية الاستثمار ، يتم معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (03) سنوات للمزايا التالية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)،
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح املاك الدولة،

2.3 **الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب و الهضاب العليا**، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما ياتي :

- **بعنوان مرحلة الإنجاز** : زيادة على المزايا المذكورة سابقا بالنسبة للمزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة تم منح مزايا أخرى إضافية وفقا للمادة 13 من قانون رقم 16-09 الموافق ل 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار وهي كما يلي :

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشأت الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية،
- بالدينار الرمزي للمتر المربع ($م^2$) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة خمسة عشر (15) سنة، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

➢ **بعنوان مرحلة الاستغلال** : ابتداءا من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال و المحددة في محضر المعاينة التي تعده المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر، لمدة عشر (10) سنوات من المزايا التالية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)،
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح املاك الدولة،

3.3 المزايا الإضافية لفائدة النشاطات الإمتياز و/أو المنشئة مناصب العمل

ويتعلق الأمر وفقا للمادة 15 من القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 أوت 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار . التحفيزات الجبائية و المالية الخاصة، المنشأة بموجب التشريع المعمول به، لفائدة النشاطات السياحية و النشاطات الصناعية و النشاطات الفلاحية ، ترفع مدة مزايا الإستغلال الممنوحة بعنوان مرحلة الإستغلال من ثلاث (03) سنوات المذكورة سالفا إلى خمس (05) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الإستغلال على الأكثر.

4.3 المزايا الإستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من هذه المزايا الإستثنائية الإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، و المعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. وتتمثل هذه المزايا في:

- تمديد مدة مزايا الإستغلال من ثلاث (03) سنوات إلى عشر (10) سنوات،
- منح اعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية و الجبائية و الرسوم وغيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي. وكذا كل التسهيلات التي تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز .
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة (TVA) المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة لمدة لا تتجاوز خمس (05) سنوات.

4. الضمانات الممنوحة للمستثمر و دور جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في ترقية الاستثمار

1.4 الضمانات الممنوحة للمستثمر بموجب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار

أصدرت الجزائر بموجب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار مجموعة من الضمانات الممنوحة للاستثمارات بالنسبة للاشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب تسعى كلها إلى تهيئة مناخ الإستثمار المناسب لتطوير الإستثمارات، ومن أهم ما جاء به هذا القانون من حيث الضمانات تتمثل في :

- مع مراعاة أحكام الإتفاقيات الثنائية و الجهوية و المتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب معاملة منصفة و عادلةن فيما يخص الحقوق و الواجبات المرتبطة باستثماراتهم .

- زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء . ويترتب على هذا الإستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل و منصف.
- في حالة وجود خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة في حقه تقوم الجهات القضائية المختصة إقليميا بحل هذا النزاع، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة تتعلق بالمصالحة و التحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند التسوية يسمح للطرفين بالإنفاق على تحكيم خاص.
- يستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها البنك الجزائر ويتم التنازل عنها لصالحه.

2.4 دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) في ترقية الاستثمار

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) بموجب أحكام المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001، وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات و تتولى بالمهام التالية (المادة 26 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار)

- ✓ تسجيل الاستثمارات،
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر و الترويج لها في الخارج،
- ✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،
- ✓ تأهيل المشاريع المستفادة من المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني،وتقييمها وإعادة اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،
- ✓ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار ،
- ✓ تسيير حافظة المشاريع الخاضعة للمزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار (5.000.000.000 دج) للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار،

كما تنشأ لدى الوكالة أربعة (04) مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع وتتمثل هذه المراكز في : (المادة 27 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار)

- مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا و التحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات،
- مركز استيفاء الإجراءات، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع،
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء و تطوير المؤسسات،
- مركز الترقية الإقليمية، ويكلف بضمان ترقية الفرص و الإمكانات المحلية.

5. تقييم حجم الاستثمارات المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال الفترة 2002-2018

تظهر النتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال تطبيق أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001،الارتفاع المسجل في حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف الوكالة وهذا من سنة لاخرى وفيمايلي أهم النتائج المحققة :

1.5 حجم المشاريع الاستثمارية الكلية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال الفترة 2002-2018

الجدول رقم 01 : يوضح حجم المشاريع الاستثمارية الكلية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2002-2018

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	نسبة المشاريع %	القيمة بمليون دينار جزائري	تكلفة المشروع %	مناصب الشغل	النسبة المؤوية
الاستثمار المحلي	66439	98,63%	13 311 132	83,32%	1231677	89,58%
الإستثمار الأجنبي	921	1,37%	2 665 681	16,68%	143237	10,42%
المجموع الكلي	67360	100%	15 976 813	100%	1374914	100%

(المصدر : الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية :www.ANDI.DZ، 2020/10/01)

من خلال الجدول رقم 01، الذي يبين مجمل الاستثمارات المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2002 إلى غاية 2018، حيث بلغت عدد المشاريع الإستثمارية الكلية 67360 مشروع استثماري إلى غاية سنة 2018 منها 66439 مشروع استثماري محلي أي ما يمثل نسبة 98.63 % من مجموع المشاريع وهي نسبة عالية جدا مقارنة بنسبة الإستثمار الأجنبي الذي يمثل حوالي 1.37 % وهي نسبة ضعيفة، كما سجلت الوكالة حوالي 1.374.914 منصب شغل خلال هذه الفترة تمثل نسبة عدد مناصب الشغل الاستثمار المحلي 83.32 % ، ويرجع ارتفاع الاستثمارات المحلية مقارنة بالاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة إلى ضبابية بعض الجوانب في استقطاب الاستثمارات الأجنبية كعدم الشفافية و غياب شبه الكامل للكثير من المعطيات و المؤشرات الإقتصادية المساعدة في اتخاذ القرار ، بالإضافة إلى عدم الإستقرار الإقتصادي و عدم وضوح الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي وما يترتب عن ذلك في زيادة درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها المستثمر.

و الشكل الموالي يوضح بدقة حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

الشكل رقم 01 : حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2018.

الوحدة : عدد المشاريع الإستثمارية

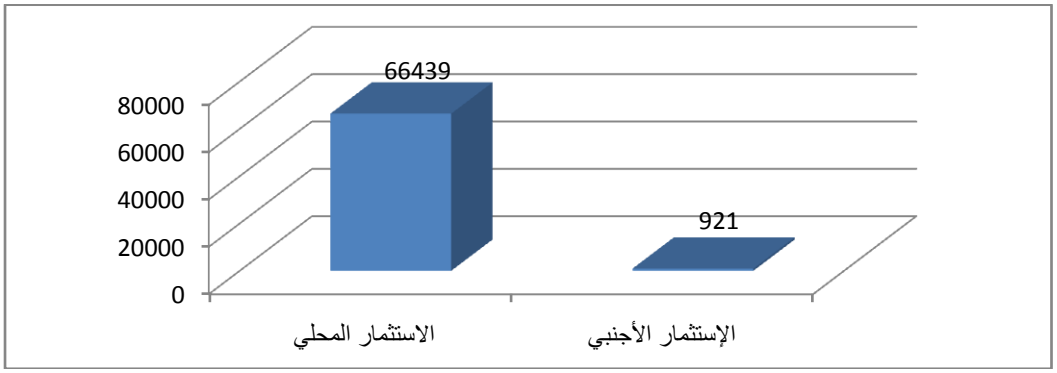

(المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 01) .

2.5 حجم الإستثمارات حسب قطاع النشاط المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة (2002–2018)

الجدول رقم 02 : حجم الاستثمارات المصرح بها حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) خلال الفترة (2002–2018)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة الؤوية %	قيمة المشاريع بمليون دينار جزائري	النسبة الؤوية %	عدد مناصب الشغل	النسبة الؤوية %
الزراعة	1 568	2,33	343 583	2,151	64 532	4,69
البناء	11 958	17,75	1 453 214	9,096	254 728	18,53
الصناعة	14 991	22,26	9 412 447	58,913	630 769	45,88
الصحة	1 215	1,80	276 861	1,733	30 569	2,22
النقل	29 270	43,45	1 166 583	7,302	158 912	11,56
السياحة	1 565	2,32	1 538 909	9,632	94 565	6,88
الخدمات	6 786	10,07	1 337 980	8,375	132 391	9,63
التجارة	2	0,003	10 914	0,068	4 100	0,30
الاتصالات	5	0,01	436 322	2,731	4 348	0,32
المجموع	67 360	100,00	15 976 813	100	1 374 914	100

(المصدر : الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:www.andi.dz ،تاريخ الإطلاع 2020/10/02)

الملاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 02 ، أن قطاع النقل يحتل المرتبة الاولى من حيث استفادته من حجم المشاريع الإستثمارية ب 29.270 مشروع أي بنسبة 43.45 % من مجموع مشاريع الوكالة المقدرة ب 67.360 مشروع خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2018 . بينما احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث تكلفة المشاريع الاستثمارية بمبلغ يفوق 9.412.447 مليون دينار جزائري أي بنسبة 58.91 % من مجموع مبالغ المخصصة للاستثمار

كما يصنف قطاع الصناعة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الاستثمارية ب 14.991 مشروع بنسبة 22.26 % وبتكلفة اجمالية قدرها 9.412.447 مليون دينار جزائري بنسبة 58.91 % من مجموع الإستثمارات ، و يأتي قطاع البناء في المرتبة الثالثة ب 11.958 مشروع أي بنسبة 17.75 % . في حين احتل قطاع الصناعة الصدارة من خلق مناصب العمل ب 630.769 منصب شغل وهو ما يمثل نسبة 45.88 % من إجمالي مناصب العمل.

و من خلال هذه المعطيات يتبين توجه الدولة لمنحها للمشاريع ذات الأولوية النسبية وهي المتعلقة بنشاطات النقل، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية و الخدمات غير أن القطاعات الأخرى سجلت نسب ضعيفة كما هو الحال النسبة للمشاريع الممنوحة للقطاع الفلاحي بنسبة 2.33 % من مجموع المشاريع و القطاع السياحي بنسبة 2.32 %

من مجموع المشاريع، وهي نسب ضعيفة جدا بالمقارنة مع المشاريع السابقة الذكر ، رغم توجه الدولة إلى تشجيع القطاع الفلاحي من خلال التدعيم و التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين .

الشكل رقم 02 : عدد المشاريع المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاع (2002-2018)

الوحدة : عدد المشاريع الإستثمارية

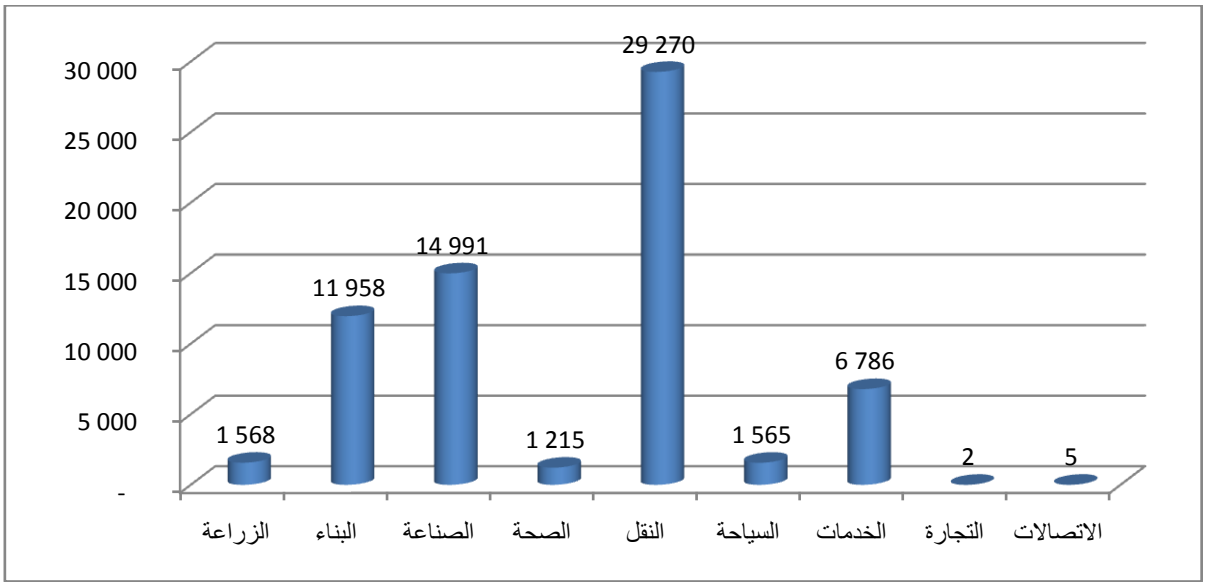

المصدر : المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 02

3.5 حجم الاستثمارات حسب القطاع القانوني

الجدول رقم 03 : حجم الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية للاستثمار حسب المعيار القانوني خلال الفترة (2002-2018)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة المؤوية %	القيمة بمليون دينارجزائري	النسبة المؤوية %	عدد مناصب الشغل	النسبة المؤوية %
القطاع الخاص	66 028	98,02	10 110 752	63,28	1 188 123	86,41
القطاع العمومي	1 211	1,80	4 624 484	28,94	135 826	9,88
النشاط المختلط	121	0,18	1 241 578	7,77	50 965	3,71
المجموع	67 360	100	15 976 814	100	1 374 914	100

(المصدر : الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:www.andi.dz ،تاريخ الإطلاع 2020/10/02)

الملاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول رقم 03 أنه معظم المشاريع الاستثمارية سجلت في القطاع الخاص بحوالي 66028 مشروع استثماري ما يمثل نسبة 98.02 % من مجموع المشاريع المسجلة مقارنة بالقطاع العمومي الذي يمثل فقط نسبة 1.8 % من مجموع المشاريع، ومن حيث تكلفة المشاريع إحتل القطاع الخاص الجزء الأكبر من القيمة النقدية بتكلفة مقدرة ب 10.110.752 مليون دينار جزائري ما يمثل نسبة 63.28 % من مجموع تكاليف الإجمالية للاستثمار.

و أحتل القطاع المختلط بين العمومي و الخاص المرتبة الثالثة حيث سجل فيه نسبة 0.18 % من عدد المشاريع المسلمة ، وهذا ما يبين استراتيجية الدولة في تشجيع إستثمارات القطاع الخاص و إعطاء الأولوية له مقارنة بالقطاع العام وإكتفاء القطاع العام بالعمل في القطاعات ذات الإستراتيجية الوطنية مثل قطاع المحروقات و المناجم إلخ....

الشكل رقم 03 : حجم الإستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاع القانوني (2002-2018) الوحدة : عدد المشاريع

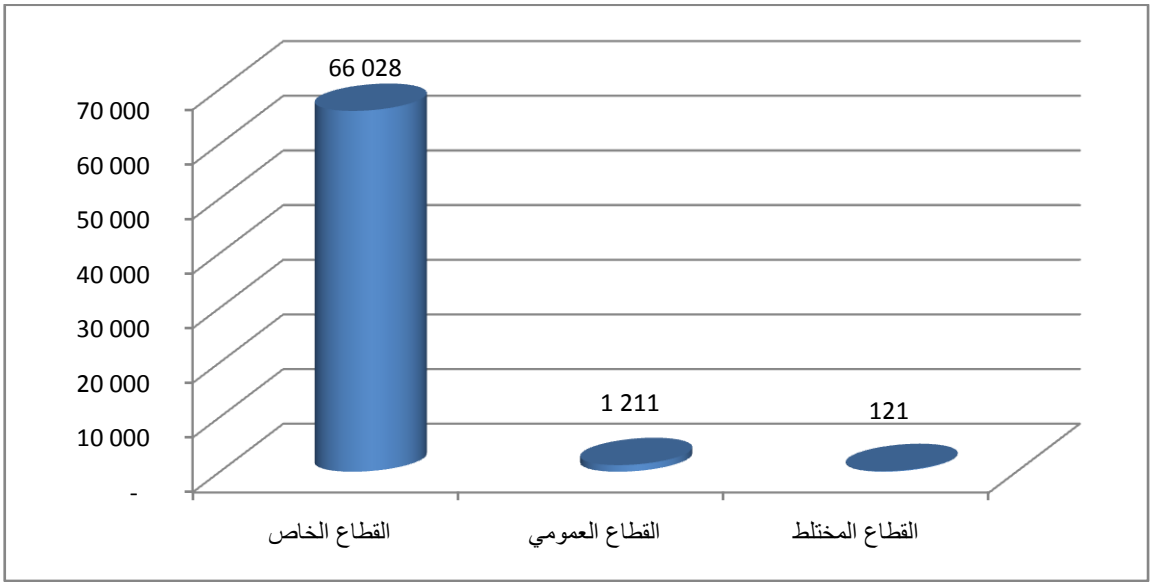

(المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 03.)

6. تكاليف منح التحفيزات الجبائية للمستثمرين خلال مرحلتي الإنشاء و الإستغلال خلال الفترة 2010-2017.

لقد بذلت الجزائر مجهودات مستمرة، لتهيئة و خلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية، في مجال القوانين والمراسيم التشريعية و الرئاسية المنظمة و المدعمة للإستثمار في الجزائر ، وذلك في خلق وكالات مهمة مثل وكالة ترقية الإستثمار و دعمه ومتابعته (APSSI) بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق ل 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها(APSSI) .

ثم أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) لدى رئيس الحكومة، بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بترقية الإستثمار . وكذا إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. واستحداث فيما بعد وزارة الصناعة و ترقية الإستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 173/07 الموافق ل 04 جوان 2007.

كان الهدف من كل هذه الوكالات و الأجهزة هو خلق جو مناسب لتطوير و تدعيم وتسهيل عمليات الإستثمار ، على جميع الأصعدة ، ولغرض زيادة حجم الإستثمارات المستقطبة كلف خزينة الدولة مبالغ مالية

ضخمة ومن خلال الإحصائيات التالية نبرز حجم تكاليف منح هذه التحفيزات في مرحلة إنشاء المشاريع الإستثمارية و كذا في مرحلة الإستغلال.

1.6 تكاليف منح التحفيزات الجبائية عند الشراء في مرحلة إنجاز المشروع الإستثماري

حسب ما تم التطرق إليه فيما سبق من خلال رصد المزايا الجبائية التي يستفيد منها المشاريع الإستثمارية خلال مرحلة الإنجاز و المتمثلة في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند الشراء فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل في إنجاز الإستثمار (TVA/F) وكذا السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في عملية الإنجاز، والإعفاء من الرسم على الإشهار العقاري (TF) عن كل المقتنيات التي يتم في إطار الإستثمار، والإعفاء من حقوق التسجيل (ERGS) الناتجة عن منح حقوق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية و الغير مبنية لإنجاز المشاريع الإستثمارية .

و الجدول الموالي يعبر عن حجم التكاليف التي تتكبدها خزينة الدولة نظرا لمنحها هذه التحفيزات الجبائية لتشجيع الإستثمار.

الجدول رقم : 04 تطور الإعفاءات الضريبية خلال مرحلة الإنجاز (الإنشاء) خلال الفترة2010-2017

الوحدة : مليون دج

ANGEM			CNAC			ANSEJ			ANDI			
ERGS	TF	TVA/F	ERGS	TF	TVA/F	ERGS	TF	TVA/F	ERGS	TF	TVA/F	السنوات
-	-	-	-	-	-	1	1	20 006	-	1	58 936	2010
-	-	-	-	-	1 232	-	1	30 505	-	1	49 144	2011
-	-	-	-	-	1 532	6	1	47 502	-	-	86 243	2012
-	1	368	-	-	6 229	1	3	41 737	-	1	39 734	2013
-	-	950	-	-	6 394	-	-	33 950	1	-	54 215	2014
-	-	880	-	-	4 232	-	1	21 109	2	2	71 566	2015
-	-	244	-	-	1 617	-	-	5 100	-	29	58 057	2016
-	-	37	-	-	374	4	20	3 067	-	-	72 641	2017
-	1	2 479	-	-	21 610	12	27	202 976	3	34	490 536	المجموع 1
2 480			21 610			203 015			490 573			المجموع 2
717 678 مليون دينار جزائري												المجموع الكلي لمجموع االوكالات

(المصدر : إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية التحصيل الضريبي2019)

من أجل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية لتشجيع الإستثمارات خلال مرحلة الإنجاز منحت الدولة الجزائرية إعفاءات ضريبية و تخفيضات كلفتها منذ سنة 2010 إلى غاية 2017 مبلغ 717.678 مليون دينار جزائري منها 490.573 مليون دينار جزائري نابجة عن مشاريع المخصصة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) وتمثل أعلى نسبة في التخفيضات الممنوحة المقدرة ب 68.35 % تليها مباشرة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) بنسبة 28.28 % ، ثم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بنسبة 3.01% واخيرا الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM) بنسبة 0.34 %.

والشكل الموالي يوضح ذلك .

الشكل رقم 04 : مجموع الإعفاءات الضريبية الممنوحة لكل وكالة و جهاز خلال مرحلة الإنجاز (2010-2017)

الوحدة : مليون دينار جزائري

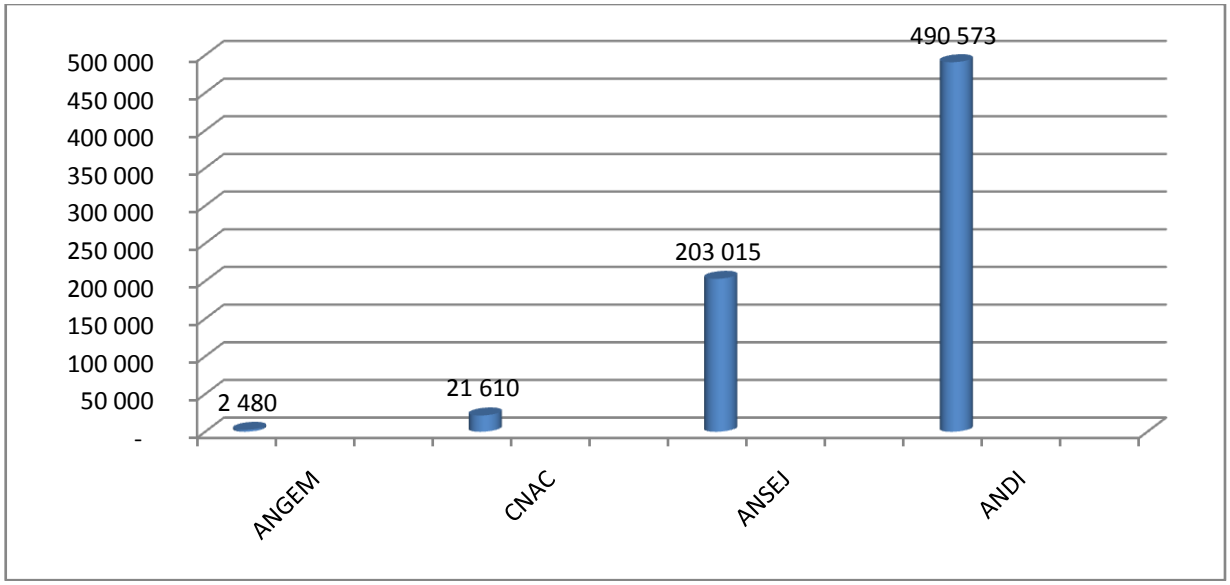

(من إعداد الباحث بالإستعانة بمعطيات الجدول رقم 04)

2.6 تكاليف منح التحفيزات الجبائية للمستثمرين الخاصة بمرحلة الإستغلال خلال الفترة (2010-2017)

إن الجدول الموالي يتعلق بالإعفاءات الجبائية الخاصة بمرحلة الإستغلال أي بعد اقتناء الألات و التجهيزات و المعدات و انطلاق العمل التجاري، وتتمثل كما ذكرنا سابقا في إعداد محضر معاينة تعده المصالح الجبائية بناءا على طلب المستثمر وتتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الرسم على النشاط المهني (TAP).

الجدول رقم 05 : مجموع تكاليف منح التحفيزات الجبائية للمستثمرين خلال مرحلة الإستغلال (2010-2017) الوحدة : مليون دينار جزائري

ANGEM		CNAC		ANSEJ		ANDI		
TAP	IBS	TAP	IBS	TAP	IBS	TAP	IBS	السنوات
0	0	0	0	258	222	1087	13159	2010
0	0	3	1	351	309	3805	3313	2011
0	0	25	1	734	353	2131	1519	2012
8	2	58	8	482	364	2256	2597	2013
10	2	64	25	501	593	3146	6121	2014
23	4	62	28	381	383	3203	5675	2015
10	20	52	68	432	605	2943	3493	2016
4	1	26	8	316	267	7442	12777	2017
55	29	290	139	3455	3096	26013	48654	المجموع 1
84		429		6551		74667		المجموع 2
81.731								المجموع الكلي

(المصدر : وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية التحصيل الجبائي 2019)

الملاحظ من خلال تحليل معطيات الجدول رقم 05 ،أن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) كلفت الخزينة العمومية في منحها للإعفاءات الضريبة للمستثمرين خلال مرحلة الإستغلال حوالي 74.667 مليون دينار من المجموع الكلي للتخفيضات الممنوحة و المقدرة ب 81.731 مليون دينار، ما تمثل نسبة 91.35 % ، تليها مباشرة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب(ANSEJ) بنسبة مؤوية مقدرة ب8.01 %، ثم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بنسبة 0.52 % واخيرا الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM) بنسبة 0.10 %.

وعموما ما يمكن استنتاجه من خلال دراستنا للمعطيات السابقة، أن الدولة الجزائرية قد تكبدت خسائر كبيرة فيما يخص تكاليف منح التخفيضات و الإعفاءات الضريبية لغرض تشجيع الإستثمار وقدرت مجموع التكاليف الضريبية الممنوحة خلال مرحلتي الإنشاء و الإستغلال خلال مدة 08 سنوات فقط (2010-2017) ب 799.409 مليون دينار جزائري المتعلقة بالمزايا الضريبية التي تمنحها جميع وكالات وأجهزة الاستثمار (ANDI,ANSEJ,CNAC , ANGEM) ،وكان من المفروض أن تدخل مجموع هذه التخفيضات و الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين إلى خزينة الدولة ، و المتبين أن أكثر وكالة من بين أربع (04) وكالات تم دراستها قدمت أكثر موارد من جملة الإعفاءات إلى المستثمرين وهي الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بمبلغ كلي يتجاوز 565.240مليون دينار جزائري ، ما يمثل نسبة 70.70 %من مجموع التكاليف الكلية لكل الوكالات ولهذا السبب تم التركيز عليها من خلال تحليلنا لمجموع حصيلة الاستثمار خلال المرحلة 2002-2018 . وتمثل التكاليف المتعلقة بالإستثمار في مرحلة الإنجاز ب 717.678 مليون دينار جزائري ، و هي الحصة الأكثر أي ما يمثل نسبة 89.77 % ، أما مرحلة الإستغلال فهي الحصة الأضعف فحصتها من مجموع التكاليف المتعلقة بالإستثمار هي 81.731 مليون دينار جزائر ما تمثل نسبة 10.22 %.

7.الخلاصة

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى جملة من النتائج ، تنصب معظمها في ترشيد التحفيزات الجبائية لغرض جذب المزيد من الإستثمرات المحلية و الأجنبية و تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر نوجزها فيما يلي:

- ضعف استقطاب المستثمر الأجنبي في الجزائر، فمن خلال الدراسة تبين أن نصيب الاستثمار الأجنبي هو 921 مستثمر لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) خلال الفترة المدروسة ما يمثل نسبة 1.37 % من مجموع الإستثمرات ، ويرجع السبب إلى انعدام حرفية الترويج إلى الإستثمار الأجنبي ، حيث لا يزال يسيطر على ذهنية المستثمر أن الإستثمار الأمثل في الجزائر هو في مجال استخراج النفط و الغاز،لأن الشركات الاجنبية تبحث من تلقاء نفسها على الفوز بحصة من الإستثمار في هذا القطاع، و كذا نقص المعلومات الدقيقة حول مناخ الإستثمار في الجزائر، فالمستثمر الأجنبي يهمه الحصول على معلومات دقيقة وواضحة لكي يتخذ قراراته الاستثمارية .
- إن زيادة و تنوع الحوافز و التسهيلات و الإمتيازات لغرض جذب الإستثمار (منح 799.409 مليون دينار خلال مدة 08 سنوات فقط خلال الفترة المدروسة 2010-2017) تعتبر كثيرة جدا مقارنة بعدد المستثمرين المتواجدين في الجزائر ، فالإكثار وتعدد هذه الإمتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الإستثمارات المحلية و الأجنبية ، فالأمر لا يقتصر فقط على الحوافز و الضمانات المتاحة واعتمادها وحدها يعتبر أسلوب غير كافي لجذب الإستثمارات ، وإنما هناك عوامل أخرى تهم المستثمر وهي الإستقرار السياسي، توفر الإطار القانوني

المناسب و غير المتذبذب، انعدام المواد الأولية و الهياكل القاعدية ، الخدمات البنكية، أنظمة الإستيراد و التصدير إلخ ....

- رغم حجم المزايا (القانونية ، التنظيمية و المالية) الممنوحة للمستثمرين سواءا كانوا محليين أو أجانب ، لكن بمجرد تسليط الضوء على حجم الإستثمارات المحلية و الأجنبية فهي ضئيلة جدا، يمكن القول أن تلك المزايا لم تلعب دورا في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في البلد وجلب الإستثمارات إليها، نظرا لوجود العراقيل الإدارية (البيروقراطية الإدارية) صعوبة الحصول على العقار الصناعي، صعوبة إجراءات تأسيس الشركة و القيام بالشراكة، نقص الخبرة المهنية في البنوك الجزائرية وغياب المتابعة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و مجلس الإستثمار.

التوصيات :

- يجب إعادة صياغة منظومة متكاملة من أجل ترشيد استخدام التحفيزات الجبائية ، بالتوافق مع محددات مناخ الإستثمار و العوامل المؤدية إلى جذب الإستثمار، و الذي يعتمد على الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الأمني، و تهيئة وتوفر المناخ الملائم للاستثمار.
- إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر و قانون الإستثمار ، فمن خلال وضع منظومة فعالة سوف يتم من خلالها توجيه الاستثمارات أكثر من جذب الإستثمارات المحلية و الأجنبية، فمن غير المعقول حسب دراستنا السابقة لمجموع التكاليف الضريبية الممنوحة خلال مرحلتي الإنشاء و الإستغلال خلال مدة 08 سنوات فقط (2010-2017) تبين أن نسبة هذه التكاليف في مرحلة الإنجاز (الإنشاء) تمثل 89.70 % بينما نسبة التكاليف الممنوحة في مرحلة الإستغلال هي 10.22 %، لذا يجب إعادة النظر في عدالة توزيع هذه التحفيزات .
- يجب أن تعمل التحفيزات الجبائية إلى توجيه الإستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية و الخدماتية، و خاصة المشروعات التصديرية ، و التركيز على تحفيز القطاعات ذات الأولوية الإقتصادية حيث يمكن التميز في المعاملة الضريبية حسب نوع الشركات (الشركات الصناعية، خدمية أو التجارية)،
- وضع رقابة دورية على وكالات دعم الإستثمار والتدقيق في إجراءات منح المزايا و الإعفاءات الضريبية من طرف هذه الوكالات، و الطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع ، وضرورة متابعة عمل المستثمر المحلي و الأجنبي ، و إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الأنترنات من أجل توحيد مصادر الهيئات التي لها علاقة بالإستثمار و منح التحفيزات وإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية .
- ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين ، مع ضرورة إنشاء هيئة رسمية واحدة توكل لها مهمة دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأخرى الحكومية

المراجع :

الكتب :

- إبن منظور (2007) ، معجم لسان العرب، دار المعارف ،بيروت ،لبنان.
- الوليد صالح عبد العزيز (2003)، دور السياسة الضريبية في تحفيز الإستثمار في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر.

- بوتين محمد (1994)، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حسني علي خربوش (1996)،الإستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات و الخدمات الهندسية و المكتبية،عمان، الأردن.
- عبد المجيد قدي (2011) ، دراسات في علم الضرائب، دار حرير للنشر، عمان ، الأردن.
- قادري الأزهر (1988)، مبادئ في المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني للمحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.
- محمد مطر (1999)، إدارة الإستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العملية) ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن
- مرسي السيد الحجازي (2004)، النظم و القضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر.
- منصوري الزين (2012)، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- ناصر مراد (2011) ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الرسائل والأطروحات :

-خير قدور (2003/2002) ، الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين الإصلاح و الواقع، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،الجزائر.

الملتقيات :

-قدي عبد المجيد (2001)، السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف، الجزائر.

-القوانين و المراسيم :

-القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار.
-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 و المتعلق بترقية الإستثمار.
-المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 05 مارس 2017 ،
-المرسوم التنفيذي رقم 19-149 الموافق ل 29 أفريل 2019 المتعلق بمعاينة المشاريع في مرحلة الإستغلال،
-المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق ب إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب،
- المرسوم الرئاسي رقم 07 -173 الموافق ل 04 جوان 2007 المتعلق بإستحداث وزارة الصناعة و ترقية الإستثمار.